وحشة العيد في مخيم اليرموك

نواف التميمي

لم يكن العيد لأطفال مخيم اليرموك الفلسطيني مثل أعياد غيرهم من الأطفال. تعيدني صباحات كل عيد إلى أيام خلت، عندما كان العيد هناك يبدأ بالصلاة تليها مواكب أعضان الأسر السائرة نحو مقابر الشهداء. لم يكن عيد الأطفال في المخيم يبدأ بثياب جديدة أو هدية كانت ذات يوم أمنية. لم تكن فرحة العيد تبدأ قبل زيارة مقابر الشهداء، للسلام على من قضوا نحبهم على طريق التحرير، وتعطير أضرحتهم بأغصان من الآس ينابع الخضرة فواح العطر. تستيقظ شوارع المخيم صباح كل عيد مع مواكب الآس السائرة نحو مقبرة الشهداء، بينما ترتدد المساجد تهاليل العيد، يجرّ الأطفال خطاهم نصف النائمة، ويلحقون بكبار يسابقون ضوء الفجر للقاء الأحبة الشهداء. مع خيوط شمس اليوم الأول من كل عيد، تُشرق أكاليل الآس على قبور الشهداء، يتحلّق أهل الشهداء حول القبور. يشكون لمن تحت التراب سوء الحال والأحوال. سمعت مرّة أحدهم يحسد الشهيد على رحيله المبكر والخلاص من العيشة الزفت. امرأة تلبس الثوب الأسود، وتبكي بحرقة وهي تضع أكاليل الآس على قبر ابنها، وتلومه على الرحيل قبل الزواج، وتركها بلا حفيد يُسامر وحدتها الموحشة. تنثر الأمهات أغصان الآس على القبور، وترشّها بالماء البارد المعطّر بالفاتحة وما تيسر من الدعاء. لا ندري إن كانت مثل هذه الزيارات في كل عيد تُفرح الشهداء أم أنها تنغّص عليهم نعيم الحياة تحت التراب. لا تغادر الأمهات قبور الأحبّة قبل توزيع ما صنعن من كعك العيد المعجون بماء الورد. تزيح روائح الآس والكعك رائحة الموت، وتصير المقبرة ساحة عيد وحياة.

كنت أرى هذا الطقس كل عيد، فقد كانت مواكب الآس تمرّ من باب منزلنا الواقع على الطريق ما بين المسجد ومقبرة الشهداء. لم أسأل يوما عن العلاقة بين الشهداء وشجرة الآس أو الحمبلاس، وهي شجيرة منشؤها حوض البحر المتوسط، وتُعرف في سورية باسم آس. أما في لبنان والعراق فتعرف باسم عشبة الياس، ويطلق عليها ريحان في المغرب، ومرسين في تركيا، وتعرف بـ(common myrtle) في الإنكليزية. أوراقها دائمة الخضرة، صغيرة، رمحية الشكل، داكنة الخضرة، وتنثر أزهارها البيضاء، رائحة عطرية فوّاحة. يُشاع أن أوراق الآس مفيدة للصحة ولعلاج الحالات المصابة بالشلل، ويمكن أن تُستخدم في تطهير الجروح وتسكين الأوجاع والآلام. هل يُفسر هذا سرّ العلاقة بين الآس والشهداء. لا ندري إن كان الشهداء يحبّون هذا النوع من الشجر أم يفضلون غيره. أم أن في الآس فائدة لتسكين آلام الأحياء، وأوجاعهم أكثر من فائدته لتضميد جراح الشهداء.

على أي حال، وَضعُ أغصان الآس على قبور الشهداء ليس بالبدعة أو التقليد الطارئ، فهناك زعم إن الفراعنة عرفوا الآس، ورسموا أغصانه على جدران المقابر، محمولاً في أيدي الراقصات. كما عرف الرومان والإغريق الآس لصنع أكاليل النصر. تقول أساطير منشورة إن شجر الآس، أو الميرتل، يرمز للكرم الإلهي. وبحسب أحد التفسيرات، «عندما طُرد آدم من الجنة سمح له أن يأخذ معه القمح، والبلح، والآس، أهم الزهور العطرية». أما في الأساطير وطقوس الإغريق القدماء، فيعتبر الآس رمزًا للجمال والنقاء، وارتبط بآلهة الحب والجمال اليونانية، أفروديت، التي اختبأت تحت شجيرة الآس. ومنذ ذلك الوقت، درجت عادات ارتداء أكاليل ميرتل في حفلات الزفاف كرمز للحب بين الزوجين. أما في روما فأكليل أوراق الميرتل مقدّس، وفقاً لأرسطو، يعقد تكريماً للأبطال وصانعي الأمجاد. منذ سنوات، تمنع حواجز القوات الروسية والسورية أهالي المخيم من الوصول إلى مقبرة الشهداء في الأعياد بذرائع أمنية. جفّ العيد ويبست مواكب الآس في شوارع مخيم اليرموك منذ غاب أهله في مقابر ومنافي وملاجئ قسرية. عيد آخر يمضي، ولا شيء يُؤنس الشهداء في مخيم اليرموك، لا آس ولا كعك ولا أمهات يرششْن الماء المعطر بالدعاء.

هل أطلقت إيران «ثورات العطش»؟

معدوح الشيخ

سواءٌ كان العطش وحده ما أطلق غضب المتظاهرين، أو كان شرارة انطلاق هذا الغضب وحسب، يبقى «غضب العطش» منعطفًا في تاريخ منطقة يتهدد الموت بعض شعوبها. وإيران التي انطلقت فيها أول مظاهرة بسبب شحّ المياه في تاريخ المنطقة هي نفسها البلد التي انطلقت منه أول ثورة أيديولوجية حقيقية في تاريخنا الحديث. ولا تزال هذه الثورة تعتبر بداية الاضطراب الكبير المستمر من العراق إلى تونس، ومن سورية إلى السودان. المحرّك الجديد «المحتمل» للغضب، والذي قد يهدّد استقرار عدة أنظمة: ندرة موارد المياه، وهي أزمة تمسك بخناق الأردن وفلسطين المحتلة وسورية والعراق ومصر والسودان. ومع إدراك المواطن الإيراني حقيقة أن دولته تحكمها بنية أمنية/ عسكرية قد تكون من بين الأقوى في العالم، إلا أن خطر فقدان مصدر الدخل الرئيس بالنسبة لملايين الفلاحين، أو خطر مواجهة المزيد عطشًا، كانا فعليًا، كافيين لإخراج الغاضبين عن صمتهم... هذه خلاصة الدرس الإيراني.

والغضب «الافتراضي» المصري الذي أطلقته التطورات أخيرًا في أزمة سد النهضة يشير إلى الحقيقة نفسها: العطش يعني الموت، وقد يُنضِجُ الغضب. وبهذا المعنى، فإن الافتراضي يمكن أن يتحوّل إلى حقيقي متعين. وقد يطلق العطش موجة غضب متوقعة من إطاحة النظم السياسية، ودونما حاجةٍ إلى خطاب ثوري بالمعنى الكلاسيكي، ومن دون حاجة الواطن من أن يكون له نصيب «فعلي» من الدخل الوطني لبلاده، لا يعبأ كثيرًا، لا بالأرقام والإحصاءات، ولا بالإشادات، ولا بالشعارات، وسخطه سوف يبقى متقدًا تحت رماد القمع، ينتظر الفرصة لينفجر. وفي الحالة المصرية، يحمل شبح العطش مخاطر مباشرة وغير مباشرة، يمكن أن تمسّ عشرات الملايين مساسًا مباشرًا أو غير مباشر. وبعد حسابات المكاسب والخسائر، بل ربما قبلها، تظل قضية سد النهضة لكثيرين كقضية كرامة ومصير. وقد يلخص ذلك ما كتبه الفقيه الدستوري والمفكر اليساري، نور فرحات، على «فيسبوك»: «هو أخطر حدث مؤثر تعرّضت له حضارة مصر منذ فجر التاريخ»!

(كاتب مصري)

باهتمام شديد أمام الاتفاق الأردني الإسرائيلي أخيرا لشراء المياه، بوصفه قاعدة جديدة يُراد إرساؤها إقليميًا، ليُصبح الماء، لأول مرة في تاريخ المنطقة، سلعة تباع وتشترى. ويذهب بعضهم بخياله بعيدًا، مؤكدًا أن حلًا إسرائيليًا جاهزًا للطرح في اللحظة الأخيرة في أزمة سد النهضة، تحصل مصر بمقتضاه على «حصتها التاريخية»، في مقابل أن تصبح معبرًا لفائض المياه الإثيوبي إلى إسرائيل، عبر خط لنقل المياه وصل بالفعل إلى النقب. هذا الواقع السياسي المستجد واكبه في الفكر السياسي الإسلامي اتجاه دفع بعض العلماء والمفكرين إلى القبول بإمامة المتغلّب كأمر سياسي واقع لا يمكن التصدّي له آنذاك، ولا يمكن دفعه إلا بوجود فتنةٍ شديدة. إلا أنّ هذا الاتجاه - في واقع الأمر - قد أُسرف فيه عند بعض هؤلاء (وبعضهم من الفقهاء)، حينما تبنّوا مجموعة من المقولات انتشرت في جنبات هذا الفكر السياسي، تقوم على قاعدة تمرير حال الاستبداد، والتغاضي عن شروط العدالة، من مثل مقولات «ستون سنة بسلطان ظالم خير من ليلة بلا سلطان»، و«سلطان غشوم خير من فتنة تدوم»، و«من اشتدّت وطأته وجبت طاعته». كل تلك المقولات وجدت لها تسويغاً في سياقات درء الفتنة والحفاظ على استقرار الأمة، ولم يكن يعلم هؤلاء أن هذا الاختيار قد يجلب استبداداً، ولا يوقف فتنة، بل صار الاستبداد، في هذا المقام، هو الفتنة الحقيقية في الأمة، حينما فتحت باب القوة والتغلّب ذا الطبيعة العسكرية، ليكون مدخلاً للوصول إلى السلطة.

من المهم في هذا المقام أن نؤكد مسؤولية ميراث التغلّب في الممارسة السياسية في تاريخ المسلمين عن الإسهام في تراث الظاهرة الاستبدادية وذاكرتها، وهو أمر لا يجوز الالتفاف عليه أو التدبير له. وحين اشتدّت هذه الحيرة أوقعت الفقهاء في «ورطة» كان يصعب الخروج منها بحلّ حاسم للقضاء على التغلب. لذا، رأى الفقهاء الذين أجازوا إمامة المتغلب وإمارته في التغلب ضرورة ملجئة، ولم يروا فيه ضرراً. والواقع أن هذه الرؤية المبرّرة فقهياً لم تكن تتوقع ضرر. ولم يلبث أن تحوّل الأمر من حال الضرورة الاستثنائي إلى الضرر العام الاستبدادي. وقد رأيناً مع دائرة التغلب أن القوة لم تتوقف عند المصلحة المرجوّة منها، بل تحوّلت باختلاط ممارساتها وجنوح تطبيقاتها إلى ضرر جديد يكرّس الفتنة ويزيد من إراقة الدماء.

لقد شهدنا كيف أن بعض الفقهاء تخلوا عن عديد من شروط الإمامة، وكان من بينها شرط العدالة، كما يقول عبد اللطيف المتديّن في رسالته عن «إمارة التغلّب في الفكر السياسي الإسلامي»، التي كانت تحت إشراف من الكاتب، «وقد ركزوا بالمقابل على مفاهيم أخرى تتناسب مع الظروف المستجدة كمفهومي الفتنة والفسق»، و«وصلت اجتهاداتهم إلى تجويز أشكال جديدة للسلطة، والدعوة إلى القبول بها، فمررت هذه الاجتهادات في بداية الأمر قبول التغلب ومنحه الشرعية إلى مرحلة أخرى قبول الإمام الفاسق ومنحه العفو». وقد كان الأصل عند الفقهاء أن الفاسق أو الظالم لا يتولّى على المسلمين ولا تستمر إمامته، لكن الخروج عليه، إذا كان سيجرّ فتنة، فمن الأولى إعمال قواعد ارتكاب أخفّ الضررين، والضرورات تبيح المحظورات، فقد رافقت هذه القواعد مختلف مراحل تشكل نظرية الخلافة، وأشرفت على تحوّلها من مستوى التماسك النسبي في عهد الخلافة الراشدة إلى مستوى التفكك المطلق في عهود التغلب. فليس من السهل التنبؤ بالشكل الذي كانت ستأخذه النظرية، إذا استمرّت حالة الضرورة في الازدياد، واستمر الفقهاء في الاجتهاد على هذا الطريق. ومن المؤسف حقا أن هذا الذي ابتدأ جوازاً واستثناءً، صار قاعدة وعرفاً مقبولاً، ولم يلحظ هؤلاء أن هذا لم يكن إلا خروجاً عن مقتضى النظرية التعاقدية للبيعة في ولاية المسلمين العامة.

ولا يمكننا أن ننكر هذا الأثر في تمكين الحالة الاستبدادية، إذ تعدّدت أشكال التغلب في العصر الحديث، التي من أبرزها الاستناد إلى حال القوة في فتح الطريق إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن التغلّب وإقراره كان من أهم المداخل التي جعلت للانقلابات العسكرية غطاءً في هذا المقام، وهو ما يفرض علينا أن نهتم بهذه القضية والموقف منها في إطار مواجهة الاستبداد والمستبدّين، خصوصاً حكم العسكر المستند إلى حكم القوة، ذلك أن هذه الانقلابات العسكرية لم تكن إلا انقلاباً في عالم المعادلات أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

> الشرعية، ابتداءً، هي شرعية تنصيب، وممارسة، هي شرعية رضى، ومحصلة، هي شرعية إنجاز

ومن هنا، على الذين يتبنّون هذه المقولات والممارسات ويعيدون إنتاجها في عالمنا المعاصر (رئيس الضرورة)، ومن المهم أيضاً أن نؤكد أننا مع هذا التقسيم للتغلّب الأصغر، والتغلّب الأكبر: فالتغلب الأصغر يشير إلى تعلقه بفساد الأداء السياسي والإخلال بوظائف السلطة، فيما يشير الآخر إلى فساد أخلاق الذين أسندت إليهم السلطة في غياب شرط العدالة، وأين كان هذا التغلّب، أصغر أو أكبر، فإن ذلك كان منافياً للقواعد التأسيسية في الفقه الإسلامي، ذلك أن التولي على الرعية منوطٌ بتحقيق المصلحة، أو ما يمكن التعبير عنه بواجبات الإمام وحقوق الأمة، وأن المصالح العامة لا يمكن أن تقوم على قاعدةٍ من الظلم والاستبداد، فأصل الخلافة تكليفٌ بإقامة العدل وصيانة الحقوق، وضبط الأمن، وما يقوم بتدبير الشأن العام والنهوض به، وأن المعادلة الحقيقية في هذا المقام هي التي تجمع بين ضرورة السلطة والحاجة الملحّة إلى الاستقرار من جانب، وضرورة الشرعية في الوقت ذاته، القائمة على قاعدة من الرضى وسياسات العدل والشورى من جانب آخر، ولا يمكن دفع ضرورة الشرعية بضرورة السلطة، ولا الاستغناء عن ضرورة السلطة عن ضرورة الشرعية. وهو أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

الشرعية، ابتداءً، هي شرعية تنصيب، وممارسة، هي شرعية رضى، ومحصلة، هي شرعية إنجاز

العسكرية، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن التغلّب وإقراره كان من أهم المداخل التي جعلت للانقلابات العسكرية غطاءً في هذا المقام، وهو ما يفرض علينا أن نهتم بهذه القضية والموقف منها في إطار مواجهة الاستبداد والمستبدّين، خصوصاً حكم العسكر المستند إلى حكم القوة، ذلك أن هذه الانقلابات العسكرية لم تكن إلا انقلاباً في عالم المعادلات أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

ومن المهم أيضاً أن نؤكد أننا مع هذا التقسيم للتغلّب الأصغر، والتغلّب الأكبر: فالتغلب الأصغر يشير إلى تعلقه بفساد الأداء السياسي والإخلال بوظائف السلطة، فيما يشير الآخر إلى فساد أخلاق الذين أسندت إليهم السلطة في غياب شرط العدالة، وأين كان هذا التغلّب، أصغر أو أكبر، فإن ذلك كان منافياً للقواعد التأسيسية في الفقه الإسلامي، ذلك أن التولي على الرعية منوطٌ بتحقيق المصلحة، أو ما يمكن التعبير عنه بواجبات الإمام وحقوق الأمة، وأن المصالح العامة لا يمكن أن تقوم على قاعدةٍ من الظلم والاستبداد، فأصل الخلافة تكليفٌ بإقامة العدل وصيانة الحقوق، وضبط الأمن، وما يقوم بتدبير الشأن العام والنهوض به، وأن المعادلة الحقيقية في هذا المقام هي التي تجمع بين ضرورة السلطة والحاجة الملحّة إلى الاستقرار من جانب، وضرورة الشرعية في الوقت ذاته، القائمة على قاعدة من الرضى وسياسات العدل والشورى من جانب آخر، ولا يمكن دفع ضرورة الشرعية بضرورة السلطة، ولا الاستغناء عن ضرورة السلطة عن ضرورة الشرعية. وهو أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

ومن هنا، على الذين يتبنّون هذه المقولات والممارسات ويعيدون إنتاجها في عالمنا المعاصر (رئيس الضرورة)، ومن المهم أيضاً أن نؤكد أننا مع هذا التقسيم للتغلّب الأصغر، والتغلّب الأكبر: فالتغلب الأصغر يشير إلى تعلقه بفساد الأداء السياسي والإخلال بوظائف السلطة، فيما يشير الآخر إلى فساد أخلاق الذين أسندت إليهم السلطة في غياب شرط العدالة، وأين كان هذا التغلّب، أصغر أو أكبر، فإن ذلك كان منافياً للقواعد التأسيسية في الفقه الإسلامي، ذلك أن التولي على الرعية منوطٌ بتحقيق المصلحة، أو ما يمكن التعبير عنه بواجبات الإمام وحقوق الأمة، وأن المصالح العامة لا يمكن أن تقوم على قاعدةٍ من الظلم والاستبداد، فأصل الخلافة تكليفٌ بإقامة العدل وصيانة الحقوق، وضبط الأمن، وما يقوم بتدبير الشأن العام والنهوض به، وأن المعادلة الحقيقية في هذا المقام هي التي تجمع بين ضرورة السلطة والحاجة الملحّة إلى الاستقرار من جانب، وضرورة الشرعية في الوقت ذاته، القائمة على قاعدة من الرضى وسياسات العدل والشورى من جانب آخر، ولا يمكن دفع ضرورة الشرعية بضرورة السلطة، ولا الاستغناء عن ضرورة السلطة عن ضرورة الشرعية. وهو أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

ورطة التغلّب والظاهرة الاستبدادية

سيف الدين عبد الفتاح

يرتبط فعل التغلب بتلك الرؤية السياسية في عالم المسلمين، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة الخلافة، وضرورة أن تكون تلك الخلافة مستندةً إلى شورى المسلمين. ويُعَدّ تغلب معاوية بن أبي سفيان على منصب الخليفة حدثاً طارئاً على النظام السياسي الإسلامي آنذاك، فقد أوجد واقعاً سياسياً جديداً، يختلف عن أمر الخلافة الراشدة التي حازها من وصل إلى سدة الرئاسة من طريق البيعة السياسية الشرعية المتعارف عليها. هذا الواقع السياسي المستجد واكبه في الفكر السياسي الإسلامي اتجاه دفع بعض العلماء والمفكرين إلى القبول بإمامة المتغلب كأمر سياسي واقع لا يمكن التصدّي له آنذاك، ولا يمكن دفعه إلا بوجود فتنةٍ شديدة. إلا أنّ هذا الاتجاه - في واقع الأمر - قد أُسرف فيه عند بعض هؤلاء (وبعضهم من الفقهاء)، حينما تبنّوا مجموعة من المقولات انتشرت في جنبات هذا الفكر السياسي، تقوم على قاعدة تمرير حال الاستبداد، والتغاضي عن شروط العدالة، من مثل مقولات «ستون سنة بسلطان ظالم خير من ليلة بلا سلطان»، و«سلطان غشوم خير من فتنة تدوم»، و«من اشتدّت وطأته وجبت طاعته». كل تلك المقولات وجدت لها تسويغاً في سياقات درء الفتنة والحفاظ على استقرار الأمة، ولم يكن يعلم هؤلاء أن هذا الاختيار قد يجلب استبداداً، ولا يوقف فتنة، بل صار الاستبداد، في هذا المقام، هو الفتنة الحقيقية في الأمة، حينما فتحت باب القوة والتغلّب ذا الطبيعة العسكرية، ليكون مدخلاً للوصول إلى السلطة.

من المهم في هذا المقام أن نؤكد مسؤولية ميراث التغلب في الممارسة السياسية في تاريخ المسلمين عن الإسهام في تراث الظاهرة الاستبدادية وذاكرتها، وهو أمر لا يجوز الالتفاف عليه أو التدبير له. وحين اشتدّت هذه الحيرة أوقعت الفقهاء في «ورطة» كان يصعب الخروج منها بحلّ حاسم للقضاء على التغلب. لذا، رأى الفقهاء الذين أجازوا إمامة المتغلب وإمارته في التغلب ضرورة ملجئة، ولم يروا فيه ضرراً. والواقع أن هذه الرؤية المبرّرة فقهياً لم تكن تتوقع ضرر. ولم يلبث أن تحوّل الأمر من حال الضرورة الاستثنائي إلى الضرر العام الاستبدادي. وقد رأينا مع دائرة التغلب أن القوة لم تتوقف عند المصلحة المرجوّة منها، بل تحوّلت باختلاط ممارساتها وجنوح تطبيقاتها إلى ضرر جديد يكرّس الفتنة ويزيد من إراقة الدماء.

لقد شهدنا كيف أن بعض الفقهاء تخلوا عن عديد من شروط الإمامة، وكان من بينها شرط العدالة، كما يقول عبد اللطيف المتديّن في رسالته عن «إمارة التغلّب في الفكر السياسي الإسلامي»، التي كانت تحت إشراف من الكاتب، «وقد ركزوا بالمقابل على مفاهيم أخرى تتناسب مع الظروف المستجدة كمفهومي الفتنة والفسق»، و«وصلت اجتهاداتهم إلى تجويز أشكال جديدة للسلطة، والدعوة إلى القبول بها، فمررت هذه الاجتهادات في بداية الأمر قبول التغلب ومنحه الشرعية إلى مرحلة أخرى قبول الإمام الفاسق ومنحه العفو». وقد كان الأصل عند الفقهاء أن الفاسق أو الظالم لا يتولّى على المسلمين ولا تستمر إمامته، لكن الخروج عليه، إذا كان سيجرّ فتنة، فمن الأولى إعمال قواعد ارتكاب أخفّ الضررين، والضرورات تبيح المحظورات، فقد رافقت هذه القواعد مختلف مراحل تشكل نظرية الخلافة، وأشرفت على تحوّلها من مستوى التماسك النسبي في عهد الخلافة الراشدة إلى مستوى التفكك المطلق في عهود التغلب. فليس من السهل التنبؤ بالشكل الذي كانت ستأخذه النظرية، إذا استمرّت حالة الضرورة في الازدياد، واستمر الفقهاء في الاجتهاد على هذا الطريق. ومن المؤسف حقا أن هذا الذي ابتدأ جوازاً واستثناءً، صار قاعدة وعرفاً مقبولاً، ولم يلحظ هؤلاء أن هذا لم يكن إلا خروجاً عن مقتضى النظرية التعاقدية للبيعة في ولاية المسلمين العامة.

ولا يمكننا أن ننكر هذا الأثر في تمكين الحالة الاستبدادية، إذ تعدّدت أشكال التغلب في العصر الحديث، التي من أبرزها الاستناد إلى حال القوة في فتح الطريق إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن التغلّب وإقراره كان من أهم المداخل التي جعلت للانقلابات العسكرية غطاءً في هذا المقام، وهو ما يفرض علينا أن نهتم بهذه القضية والموقف منها في إطار مواجهة الاستبداد والمستبدّين، خصوصاً حكم العسكر المستند إلى حكم القوة، ذلك أن هذه الانقلابات العسكرية لم تكن إلا انقلاباً في عالم المعادلات أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

ومن المهم أيضاً أن نؤكد أننا مع هذا التقسيم للتغلّب الأصغر، والتغلّب الأكبر: فالتغلب الأصغر يشير إلى تعلقه بفساد الأداء السياسي والإخلال بوظائف السلطة، فيما يشير الآخر إلى فساد أخلاق الذين أسندت إليهم السلطة في غياب شرط العدالة، وأين كان هذا التغلّب، أصغر أو أكبر، فإن ذلك كان منافياً للقواعد التأسيسية في الفقه الإسلامي، ذلك أن التولي على الرعية منوطٌ بتحقيق المصلحة، أو ما يمكن التعبير عنه بواجبات الإمام وحقوق الأمة، وأن المصالح العامة لا يمكن أن تقوم على قاعدةٍ من الظلم والاستبداد، فأصل الخلافة تكليفٌ بإقامة العدل وصيانة الحقوق، وضبط الأمن، وما يقوم بتدبير الشأن العام والنهوض به، وأن المعادلة الحقيقية في هذا المقام هي التي تجمع بين ضرورة السلطة والحاجة الملحّة إلى الاستقرار من جانب، وضرورة الشرعية في الوقت ذاته، القائمة على قاعدة من الرضى وسياسات العدل والشورى من جانب آخر، ولا يمكن دفع ضرورة الشرعية بضرورة السلطة، ولا الاستغناء عن ضرورة السلطة عن ضرورة الشرعية. وهو أمر كفيل بسدّ كل منافذ الاستبداد ومحاولات تسرب الظاهرة الاستبدادية في حياة الناس، وإقرار الحالات التي تتعلق بالاستيلاء على السلطة بالقوة.

كاريكاتير عماد حجاج

سورية والحسابات الصينية

سامر خير احمد

كثير من البروباغندا الجوفاء رافقت زيارة وزير خارجية الصين، وانغ يي، إلى دمشق في يوم إعادة تنصيب بشار الأسد رئيساً للنظام السوري سبع سنوات جديدة، وهي الأولى لمسؤول صيني رفيع منذ اندلاع الثورة السورية في 2011، إذ جرى تصويرها في الإعلام المساند لنظام الأسد فتحاً استراتيجياً عظيماً، ونقطة تحول في حضور الصين في منطقة الشرق الأوسط، بل و«رسالة إلى واشنطن» ترسلها بكين من دمشق! والحقيقة أن الأمر لا يحتمل مثل هذه التوصيفات، لأن النظام السوري ينتمي أصلاً للتحالف الروسي الصيني الإيراني، ويتبع له، وليس ثمّة إضافة ينطوي عليها توقيع اتفاقيات صينية سورية ضمن إطار مبادرة الطريق والحزام لبناء مشاريع للبنى التحتية وإعادة إعمار المناطق المدمّرة. وليس هناك تحوّل استراتيجي ذو قيمة في الموقف الصيني تجاه النظام الذي دعمته بكين سابقاً من دون شروط، حتى أنها استخدمت حق النقض أربع مرات في مجلس الأمن (بالتنسيق مع روسيا!) لحمايته من مساءلات جنائية دولية بشأن جرائمه في حق المدنيين السوريين، ولا تمثل تهنئة الوزير الصيني بشار الأسد بدايةَ قسم الرئاسة إضافةً نوعية مقارنة بتهنئة الرئيس الصيني، شي جينغ بينغ، الأسد نفسه بإعادة انتخابه قبل شهرين.

بذلك، لا يمكن القول إن ثمّة تقارباً صينياً من نوع جديد مع النظام السوري، يشكّل رسالة إلى واشنطن التي تعمل على قدم وساق على إعادة ترتيب الشرق الأوسط من أفغانستان إلى شمال أفريقيا، بحيث تتفرّغ لحرب الصين ومضايقتها، وتوفر لنفسها أوراق ضغط جديدة على حكومة بكين، فالنظام السوري سيكون طبعاً «في جيب الصين»، ما دام «في جيب بوتين»!

ما يمكن الالتفات إليه أكثر في هذه الزيارة الصينية التي كانت إحدى محطات وزير الخارجية ضمن جولة شملت عدة دول في المنطقة، تضمنت، هي الأخرى، توقيع اتفاقيات ومشاريع ضمن مبادرة الطريق والحزام، بشكل ينزع الفرادة عن الاتفاقيات السورية الصينية، ليس المجالات الدبلوماسية التي تبرع فيها الصين، ولا الاتفاقيات الاستثمارية التي فتحاً استراتيجياً عظيماً، ونقطة تحول في حضور الصين في منطقة الشرق الأوسط، بل و«رسالة إلى واشنطن» ترسلها بكين من دمشق! والحقيقة أن الأمر لا يحتمل مثل هذه التوصيفات، لأن النظام السوري ينتمي أصلاً للتحالف الروسي الصيني الإيراني، ويتبع له، وليس ثمّة إضافة ينطوي عليها توقيع اتفاقيات صينية سورية ضمن إطار مبادرة الطريق والحزام لبناء مشاريع للبنى التحتية وإعادة إعمار المناطق المدمّرة. وليس هناك تحوّل استراتيجي ذو قيمة في الموقف الصيني تجاه النظام الذي دعمته بكين سابقاً من دون شروط، حتى أنها استخدمت حق النقض أربع مرات في مجلس الأمن (بالتنسيق مع روسيا!) لحمايته من مساءلات جنائية دولية بشأن جرائمه في حق المدنيين السوريين، ولا تمثل تهنئة الوزير الصيني بشار الأسد بدايةَ قسم الرئاسة إضافةً نوعية مقارنة بتهنئة الرئيس الصيني، شي جينغ بينغ، الأسد نفسه بإعادة انتخابه قبل شهرين.

بذلك، لا يمكن القول إن ثمّة تقارباً صينياً من نوع جديد مع النظام السوري، يشكّل رسالة إلى واشنطن التي تعمل على قدم وساق على إعادة ترتيب الشرق الأوسط من أفغانستان إلى شمال أفريقيا، بحيث تتفرّغ لحرب الصين ومضايقتها، وتوفر لنفسها أوراق ضغط جديدة على حكومة بكين، فالنظام السوري سيكون طبعاً «في جيب الصين»، ما دام «في جيب بوتين»!

> تخشى الصين من نوايا أميركا في توظيف الحزب الإسلامي التركستاني ومقاتليه

لتنفيذ عمليات عسكرية على الأراضي الصينية، انطلاقاً من أفغانستان، خصوصاً أن الحزب الإيغوري يلقى دعماً ومساندة من تنظيمات إسلامية أفغانية، وكان قد تأسس أصلاً في كابول عام 1993 بعد سيطرة الأحزاب الإسلامية عليها عقب الحرب الطويلة مع الاحتلال السوفييتي.

وإذا لم يكن التنظيم العسكري الإيغوري موضوعاً محورياً في زيارة الوزير الصيني، فإن الزيارة لا تضيف جديداً للموقف القائم أصلاً. والمؤكد أن الصين أذكى من أن تطرح هذا الموضوع الحساس على العلن، من خلال زيارة وزير خارجيتها، هذا فضلاً عن أن مواجهة التنظيم والحيلولة دون استخدامه ورقة ضغط في يد أميركا ليست مسألة في يد النظام السوري بالتأكيد، والأحرى أن تتخذ الصين إجراءات حاسمة على حدودها الغربية، وعلى أراضيها في مقاطعة شينجيانغ، وهذا ما فعلته تماماً على مدار السنوات الخمس الأخيرة.

(كاتب من الأردن)

موسم الهجرة إلى الضياع

وائل السواح

هاجر السوريون منذ نهايات القرن التاسع عشر. هاجروا إلى الأميركتين وأستراليا وأوروبا. كثيرا ما بدأوا بائعين متجوّلين، ثم تحولوا إلى رجال ونساء أعمال ناجحين، وكتّاب وأطبّاء ومهندسي طيران وأساتذة جامعات وأفاقين ومهرّجين ورؤساء جمهوريات، بيد أن معظمهم كانوا ناجحين في حياتهم وأعمالهم.

تمثّل مرتا أندراوس حدّاد، بطلة رواية ربيع جابر، «أميركا»، مسيرة السوريين المهاجرين مطالع القرن العشرين. شابة تضطرّ للسفر من قرية بتاتر في لبنان الذي كان جزءا من سوريا إلى أميركا، على متن سفينة هائلة، فتجد زوجها وقد تزوّج من أميركية وعاش حياته، من دون أن يفكّر في أمر زوجته. كان أمام مرتا حلّان: أن تعود إلى البلاد خالية الوفاض، وهو ما كان أمرا شديد الصعوبة، يحتاج مالا وجهدا وهدّ كرامة، أو تبدأ حياتها من الصفر في العالم الجديد، وهو ما فعلته. انصرفت إلى حياة العمل، وكوّنت ثروة، وتزوجت من اللبناني الدرزي علي جابر، زواجا مدنيا غير مسبوق، وأنجبت أربعة أبناء، ذكورا وإناثا، وماتت في 1973 عن ثمانين عاما، تاركة وراءها ثروة كبيرة وأبناء رائعين، سيرة مرتا ورعيها من الكرنتينا (العزل) وكفاحها وذكاؤها وإصرارها وعملها بائعة كشّة متجوّلة، ثمّ تدرّجها حتى تكوّن ثروة ومكانة اجتماعية مرموقة، ذلك ما صوّرته الرواية، وذلك ما يعبّر عن جيل مضى من المهاجرين السوريين.

وصل الأخوان زخريا من بيت لحم إلى البرازيل عام 1877. وبدأت هجرة السوريين إلى الأرجنتين عام 1876، وبلغ عددهم عام 1914، حسب إحصاءات الحكومة الرسمية، 139500 مهاجرا، وبلغ عدد السوريين اليوم في الأرجنتين نحو 10% من مجموع السكان، أي حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون في أربعة ملايين متحدر من أصل سوري ولبناني، ويوجدون في جميع مناشط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي أميركا الشمالية وصل حنا خليل مرقص عام 1851 قادما من فلسطين، حيث شارك في معرض عالمي للتحف التذكارية في مدينة شيكاغو. وفي عام 1888 سافر أمين الريحاني ولحق به جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وإيليا أبو ماضي وسليم عريضة وفوزي المعلوف. وأسسوا رابطة القلم، وحقق بعضهم مكانة كبيرة في المشهد الثقافي الأميركي.

وشهد القرن العشرون موجات من هجرة السوريين إلى أوروبا. وكان كثرة منهم يحاولون اقتفاء أثر توفيق الحكيم في «عصفور من الشرق»، والطيب صالح في «موسم الهجرة إلى الشمال»، وسهيل إدريس في «الحي اللاتيني».

وفشل معظمهم في تحقيق صورة الفاتح الشرقي الذي يغزو الغرب بسهولة بسبب سمرة بشرته وفحولته، ولكنهم مع ذلك أسسوا لأنفسهم أسرا واعمالا وتعليما عاليا وثقافة لا بأس بها. وفي ثمانينات القرن الفائت، زحف سوريون كثر بعد تخرّجهم من الجامعات السورية إلى باريس للدراسة هناك والاستقرار، هربا من الاعتقال والقتل في تلك الفترة الحالكة التي وسمت معظم سنوات ذلك العقد. وفي نهايات القرن وبداية الألفية، بدأت موضة الهجرة إلى كندا، وصارت الأسر الثرية تهاجر إلى كندا، لتحصل فقط على جواز السفر الكندي، وتستفيد من نظام الرعاية الاجتماعية والتعليم، ثمّ تعود لتعمل وتُثري وتستقرّ في الشام.

ثم جاء الإكسودوس الأكبر. مع اندلاع الثورة السورية في مارس/ آذار 2011، وردّ النظام الهمجي الذي أطلق الرصاص الحي منذ الأيام الأولى للانتفاضة السلمية وقتها، قبل أن يُلقي البراميل ويقصف السوريين بالسلاح الكيميائي، خرجت موجاتٌ هائلةٌ من السوريين إلى دول الجوار، وانتشرت منها إلى جميع أصقاع المعمورة، وبخاصة أوروبا. كان السوريون يحلمون بالفرار بأنفسهم وأولادهم من الموت والجوع والاعتقال والتعذيب إلى حيث يبنون مستقبلا آمنا لأبنائهم، بيد أن مصيرهم كان مختلفا إلى حدّ بعيد عن مصير أسلافهم من المهاجرين.

يتغيّر العالم بشكل متسارع، وتحدث التغيّرات في جميع الدول والأقاليم، بما في ذ

هل تنافس الصين الهيمنة العسكرية الأميركية؟

أسامة أبو ارشيد

توقف الكاتب في مقاله الأسبوع الماضي (2021/7/16) في «العربي الجديد» عند سؤال مفاده ما إذا كان في مقدور الصين منافسة الولايات المتحدة على الهيمنة العسكرية، عالمياً، بعد عقدين ونصف العقد من الزمان، كما يتوقع بعض الخبراء، آخذين في الاعتبار مستوى ووتيرة تطور كل قوة من القوتين راهناً. وإذا كانت المعطيات القائمة تتنبأ بتجاوز الصين الولايات المتحدة اقتصادياً، بعد عقد واحد، على الرغم من الأخذ والرد في هذا السياق، وهو ما حاول مقال الأسبوع الماضي تسليط بعض الضوء عليه، فإن الهيمنة العسكرية الأميركية تبدو مسألة أكثر تعقيداً أمام بكين. وقبل الولوج إلى الموضوع ببعض إيجاز، من الضروري بمكان التنبيه هنا إلى أن أي تحليل إنما يستند إلى المعطيات والحقائق القائمة وينطلق منها. بمعنى أن تغييراً في المدخلات سيفضي إلى تغيير في المخرجات. ومن ثمَّ، إذا استجدّت معطياتٌ جديدةٌ أميركياً أو صينياً، سلباً أو إيجاباً، في سياقاتهما الداخلية، أو الجيوسياسية، أو الجيوستراتيجية، فإن المخرجات، بلا أدنى شك، ستتغير.

بداية، لا يوجد خلاف في أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم عسكرياً على وجه البسيطة اليوم. وعندما نتحدّث عن القوة العسكرية، ينبغي أن ندرك أن الحديث هنا لا يقتصر على القوة النووية فحسب، ولكنه لا يستثنيها أيضاً، إذ إنها تشمل القوة العسكرية التقليدية من أسلحة برّية وجوية وبحرية واستخباراتية وسيبرانية. وإذا كان من المجزوم به أن الأسلحة النووية هي أسلحة ردع لا أسلحة حرب، إذ إنها تضمن الدمار الشامل المتبادل بين المتحاربين، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن الولايات المتحدة تتفوّق على كل أندادها وخصومها النوويين في قدراتها في هذا المجال، كمّاً ونوعاً. أيضاً، لدى واشنطن أفضليةٌ مطلقةٌ في عناصر الاستراتيجية النووية، المعروفة بـ «Nuclear triad»، أو «الثالوث النووي»، والذي يتيح القدرة للدول النووية الكبرى في توزيع مخزونها من هذه الأسلحة، والقيام بردٍّ نووي انتقامي، سواء برّاً أم بحراً أم جواً، في حال تعرّضت لهجوم نووي مفاجئ. بعيداً عن الخوض في كل مسألة والتفصيل فيها، فإن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة العسكرية مجتمعة ما لا تملكه أي دولة أخرى. وقد تجاوزت ميزانية الدفاع الأميركية المباشرة للعام الحالي 703 مليارات دولار، وهي الأعلى عالمياً، وطلبت إدارة الرئيس جو بايدن زيادتها إلى 715 مليار دولار للسنة المالية 2022. وإذا ما أخذنا ميزانية الدفاع الأميركية للعام الحالي وحدة قياس، فإنها تكون أكبر من ميزانيات الدفاع للدول التسع التالية لها مجتمعة: الصين، الهند، روسيا، بريطانيا، السعودية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، وكوريا الجنوبية. هذه ليست سَنَةً استثنائية، بل الأمر كذلك منذ عقود طويلة. ومع ذلك، لا يُشبع هذا نَهَمَ المؤسسة العسكرية الأميركية التي لا تكف عن التفصيل، أو حتى المبالغة، في التحدّيات والتهديدات التي تواجه هيمنتها عالمياً، وذلك من أجل تسمين ميزانيتها أكثر، ومراكمة مزيد من القوة الصلبة، على حساب القوة الناعمة التي تحرص وزارات أخرى، كالخارجية، مثلاً، على الاستثمار فيها. ومن أفضل من الصين اليوم كـ«بعبع» لترهيب المواطنين الأميركيين وصانعي القرار، على حد سواء، من المارد الهائل الذي بدأ ينفض غبار عقودٍ من السبات متأهباً لمنافسة الولايات المتحدة أو إطاحتها عن عرش العالم؟

على سبيل المثال، وخلال زيارة له، في مارس/ آذار الماضي، إلى كل من اليابان وكوريا الجنوبية، اعتبر وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أن الصين تمثل «تهديداً متنامياً». وبالتالي، يتمثل هدف الولايات المتحدة في «ضمان أن لدينا القدرات والخطط والمفاهيم العملياتية لنكون قادرين على تقديم ردع موثوق للصين أو أي طرف آخر يفكر في مواجهة الولايات المتحدة.» وفي الشهر نفسه، حذّر القائد السابق للقوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الأدميرال فيليب ديفيدسون، في جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، من أن الصين تزيد إنفاقها الدفاعي، وقد تغزو تايوان خلال ست سنوات. أما المرشّح لخلافته، حينها، الأدميرال جون أكويلينو، فقد طالب بزيادة قدرات الردع الأميركية في المحيط الهادئ، مشيرًا إلى أن ما قامت به واشنطن لردع الصين، بما في ذلك إرسال بوارج حربية وحاملات طائرات، عبر مضيق تايوان في بحر الصين الجنوبي، لم يكن فعالا. كما أخبر أكويلينو اللجنة أن الوجود العسكري الصيني في تايوان سيمنح بكين نفوذاً على أكثر من ثلثي التجارة العالمية التي تمر عبر الممرات البحرية بالقرب من الجزيرة. وطالب مجلس الشيوخ بتمويل مبادرة الردع الأميركية في المحيط الهادئ بالكامل، والتي تشمل قائمة بأسلحة جديدة وإجراءات دفاعية تصل قيمتها إلى 4,6 مليارات دولار.

المفارقة هنا أن الصين لا تشكل تهديداً عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة، اللهم إلا إذا كان الحديث عن هجوم نووي، وهو ما سيعني دمار الصين أيضاً، وبشكل أكثر كارثية، كما سلف القول. وكما يشرح بعض الخبراء، تملك الولايات المتحدة ترسانة نووية تفوق نظيرتها الصينية بعشرين مرة. ويفصل بين البلدين المحيط الهادئ، وإلى اليوم لا تبدي بكين أطماعاً خارج فضائها الجيواستراتيجي، بل ولا تملك القدرة على ذلك أصلاً. ومع أن الاستثمارات العسكرية الصينية في قوتها البحرية أكبر وأخطر من أن تهملها واشنطن، إلا أنه، وحسب بعض الخبراء، ثمَّة مبالغات أميركية في هذا الصدد، وذلك بغرض ابتزاز مزيد من الأموال. واستناداً إلى تقرير صادر عن مكتب المخابرات البحرية الأميركية، نهاية العام الماضي، فإن البحرية العسكرية الصينية كان لديها 360 قطعة بحرية مقارنة بحوالي 300 لدى البحرية الأميركية، ما يعني أن لدى الصين أكبر قوة بحرية عالمية اليوم. وحسب التقرير نفسه، سيكون لدى الصين في عام 2025، 400 قطعة قتالية بحرية في العام 2025، في حين أن الولايات المتحدة قد يكون لديها 355 حينها. كما تعكف الصين على بناء غواصات قادرة على إطلاق صواريخ نووية، وحاملات طائرات، وطائرات مقاتلة، وسفن هجومية برمائية، وكاسحات جليد.

> تجاوزت ميزانية الدفاع الأميركية المباشرة للعام الحالي 703 مليار دولار، وهي الأعلى عالمياً

> الصين لا تشكل تهديداً عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة، اللهم إلا إذا كان الحديث عن هجوم نووي، وهو ما سيعني دمار الصين أيضاً

اللافت هنا أن الولايات المتحدة تبقى متفوّقة بفارق كبير على القوة البحرية للصين من حيث نوعية (ومستوى) قطعها البحرية وأسلحتها. وكما يشرح الخبير الاستراتيجي الأميركي، فريد زكريا، فإن الولايات المتحدة تملك 11 حاملة طائرات نووية مقارنة بحاملتي طائرات صينية أقل تقدماً بكثير. أيضاً، لدى واشنطن أكثر من ألفي مقاتلة حربية حديثة، مقارنة بـ 600 عند بكين. كما أن للولايات المتحدة 800 قاعدة عسكرية خارج حدودها حول العالم، في حين لا يوجد لدى الصين إلا ثلاث. وكنا أشرنا من قبل إلى المقارنات المعقودة بين الأسلحة النووية والميزانيتين العسكريتين لدى الدولتين، حيث تبلغ الميزانية الصينية ثلث نظيرتها الأميركية، مع ضرورة عدم إغفال أن تكلفة الصناعات الصينية أقل بكثير إذا ما قورنت بتكلفة الصناعات الأميركية.

على أي حال، الأمر فيه تفاصيل كثيرة، لا يتسع لها المجال هنا، إلا أن لدى واشنطن، هي الأخرى، نقاط ضعف في قوتها. أولاً، هي مستنزفة في صراعاتٍ في ساحات دولية كثيرة، وحجم التزاماتها العالمية كبير، وهذا جزءٌ من حسابات إدارة بايدن في محاولات التخفف من أعباء ثانوية، كأفغانستان وإيران. في المقابل، تبني بكين قوتها الحربية لتسيطر على منطقة تقع في فضائها الجيواستراتيجي، وتحديداً بحر الصين الجنوبي، على عكس الولايات المتحدة البعيدة. وإذا كانت ستقوم حرب بين الدولتين فإن مسرحها سيكون بحر الصين الجنوبي، سواء بسبب تايوان أم الفيليبين، وترتبط هذه الأخيرة بمعاهدة دفاعية مع واشنطن. وحسب مناورات افتراضية أجرتها المؤسسة العسكرية الأميركية، ستهزم الولايات المتحدة في حرب مع الصين في بحر الصين الجنوبي، بسبب بعدها عن خطوط إمداداتها الاستراتيجية. إلا أن ما قد يعوّض نقاط الضعف الأميركية تمتّعها بقواعد وحلفاء إقليميين في المنطقة، كأستراليا والفيليبين وفيتنام وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية والهند، وجميعها يملك قوة لا يستهان بها. ثانياً، ترتب على التصعيد الأميركي ضد روسيا والصين في آن واحد تقاربهما، وهو ما يشكّل معضلة استراتيجية للولايات المتحدة، فالحديث هنا عن قوتين عظميين. إلا أن تحالفاً شاملاً بين موسكو وبكين يبقى مستبعداً لأسباب كثيرة، ليس أقلها التنافس بين الدولتين المتجاورتين، وخشية روسيا من أن تتحوّل إلى شريك تابع للصين، على أساس حجم الاقتصاد الروسي الهامشي إذا ما قورن بنظيره الصيني. أيضاً، هناك حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تستند إليه واشنطن في مواجهة الطرفين.

باختصار، وكما خلص مقال الأسبوع الماضي إلى صعوبة التنبؤ بمصير المنافسة الاقتصادية بين العملاقين، فإن من الصعب التنبؤ بمصير المنافسة العسكرية بينهما، فالمتغيرات كثيرة، مع بقاء الأفضلية لواشنطن ضمن معطيات المدى المنظور. أما في ما يتعلق بسؤال أي الدولتين أفضل للعالم، بما في ذلك لنا نحن العرب، أن تسود، فقد حاول الإجابة عنه مقال الثالث من أبريل/ نيسان، 2020، بعنوان « في المفاضلة بين الصين وأميركا».

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

كمّاشة الجغرافيا... اليمن بين المملكة والسلطنة

بشرى المقطري

لأسباب متباينة، حظيت نتائج القمة السعودية العُمانية، في 11 يوليو/ تموز الجاري، باهتمام المراقبين، كونها قد تشكل بداية لتطبيع العلاقات بين الرياض ومسقط، إضافة إلى دلالاتها السياسية التي لا تقتصر على زيارة سلطان عُمان هيثم بن طارق السعودية، وإنما توقيتها الذي تزامن مع تصدّع التحالف السعودي - الإماراتي، بحيث صعّد ذلك من حظوظ سلطنة عُمان حليفا محتملا قد تلجأ له السعودية في هذه المرحلة، لحلحلة تعقيدات الحرب في اليمن، وتقنين الخطر الإيراني في المنطقة، أو على الأقل، تبنّي سياسة مشتركة بين البلدين في حدّها الأدنى، إلا أن اختلاف طبيعة النظامين أنتج، على الدوام، سياسة إقليمية متباينة في أهدافها وأغراضها، فيما بدا أن الحرب في اليمن تفرض تحدّياتها الخاصة على البلدين اللذين يتشاركان حدودا معها، بحيث يتجاوز خلافهما تحدّيات تأمين أمنهما القومي، إلى شكل التدخلات التي تضمن لهما وضعا مريحاً في اليمن.

في المسارات التاريخية لتصدّعات العلاقة السعودية - العُمانية، لا تقف مشكلات الجوار الجغرافي عائقاً أمام تجسير الهوّة بين البلدين، وإنما التحدّيات البينية والإقليمية التي أنتجها النظامان طيلة عقود، واختلاف طرق معالجتها، ففي حين احتفظت السعودية بسياستها الخارجية، القائمة على الدفاع عن العالم الإسلامي السُني من مطامع إيران الشيعية، فإن سلطنة عُمان التي تتبنّى الأسرة الحاكمة فيها المذهب الإباضي، لم تكن في مأمن من انتقال الصراع الطائفي إلى أراضيها، نتيجة السياسة السعودية والإيرانية، ومن ثم انتهجت سلطنة عُمان الحياد للنجاة من أزمات المنطقة، فيما لا تستطيع السعودية، حتى الآن، الخروج من إطار التحالفات الإقليمية، لتثبيت مركزها زعيمة للعالم السني ضد عدوها التقليدي، إيران، أو الدول الداعمة لجماعات الإسلام السياسي التي تنافسها على الزعامة الدينية، بحيث لجأت، في السنوات الأخيرة، إلى فتح جبهات خارجية لتكريس موقعها الإقليمي دولة تخوض حربا خارج حدودها لتقليم وكلاء إيران في المنطقة، فإن السياسة العُمانية ظلت منكفئة في حدودها الجغرافية، للحيلولة دون تصدير المشكلات الخارجية إلى داخل السلطنة. ومن ثم تموضعت السياسة العُمانية الإقليمية على النقيض من السياسة السعودية، والتي بدت حاضرةً في الملف الإيراني وكذلك الحرب في اليمن، فمن جهةٍ ظلت العلاقة العُمانية - الإيرانية عائقاً لتطبيع السعودية علاقتها مع عُمان، حيث حافظت الأخيرة على علاقتها المتميزة مع إيران، مع إفلاتها من شرك التموضع في صيغ الصراع الطائفي في المنطقة، مقابل فشل السعودية في دفع سلطنة عُمان لتبني اصطفاف خليجي ضد إيران، الذي كان أهم تجلياته تدخلها العسكري في اليمن، وحتى مع تخفيض السعودية عداءها مع إيران، وذلك بعد تغير سياسة واشنطن حيال طهران، فإن جهود السعودية في إيجاد سياسة خليجية موحدة حيال إيران، وذلك باستمالة سلطنة عُمان إلى صفّها، تصطدم بالدبلوماسية العُمانية التي حافظت على سياسة متوازنة حمتها من الصدمات الإقليمية، الأمر الذي يجعل السعودية وحيدة في صراعها مع إيران، خصوصا بعد تصدّع تحالفاتها التقليدية، وإذ كانت العلاقة العُمانية - الإيرانية شكلت عامل ضغط دائم على العلاقة السعودية - العُمانية، فإن الحرب في اليمن مثلت العصب الحسّاس في هذه العلاقة، فاليمن بالنسبة لسلطنة عُمان ليست ساحةً خلفيةً تنشط فيها إيران من خلال وكلائها المحليين، كما تصنّفها الاستراتيجية السعودية، وإنما جبهة تهدّد أمنها القومي وقاعدة محتملة ليطوّقها المتربصون.

تحضُر دروس التاريخ القريب موجها للسياسة العُمانية حيال الحرب في اليمن، إذ أدركت السلطنة أن حدودها المشتركة مع اليمن مثلت خطراً متجدّداً لا يُصدّر المد الثوري فقط، كما حدث إبّان ثورة ظفار في سبعينيات القرن المنصرم، بل هي جبهة إسناد خلفية قد تقوّض سلطتها، ومن ثم ظلت اليمن أكثر تأثيراً بالعمق العُماني مقارنة بالسعودية، فيما مثّلت الحدود اليمنية - العُمانية مجالاً حيوياً لانتقال البشر والإيديولوجيا، فضلا عن مجتمعات الحدود المتداخلة هويتها التاريخية، وولاءاتها السياسية، والتي تمثل أيضا وسيطاً لنقل مشكلات الجماعات الداخلية. ولذلك فقد مثّل اندلاع الحرب في اليمن تحدّياً خطيراً على النظام العُماني، فمن جهةٍ شكل تصاعد حرب مؤقلمة على تخومها تهديداً دائماً لأمنها، بما في ذلك الضغط على النظام العُماني، ودفعه بعيداً عن سياسته التقليدية المحافظة. ومن جهة ثانية، مثل مخاطر نقل الصراع الطائفي إلى داخل عُمان تحدّياً آخر، وكذلك التداعيات الاقتصادية والإجتماعية المترتبة على الحرب في اليمن، وأثر ذلك على تركيبة المجتمع العُماني وتوجّهاته، فمن نواح عديدة، ومن دون أن تخوض حرباً في اليمن، كجارتها السعودية، ألقت الحرب في اليمن بتبعاتها على سلطنة عُمان، فإضافة إلى نزوح المئات من اليمنيين إلى السلطنة هرباً من الحرب في بلادهم، وإن لم تكن منطقة نزوح رئيسية بالنسبة لهم نتيجة تقييد سوق العمل للعمالة الوافدة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تنامي أعداد اللاجئين اليمنيين في أراضيها. كما أن انتقال العمليات القتالية إلى معظم المنافذ البرية اليمنية أدّى إلى تزايد الضغط على المنفذ البري العُماني مع اليمن، بحيث أصبح الممرّ الآمن الوحيد بالنسبة لليمنيين، سواء كبوابة للنزوح من اليمن إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى بلدان الشتات، أو كشريان حيوي إنساني وتجاري بالنسبة لليمنيين، بحيث فرض ذلك على السلطات العُمانية تكثيف رقابتها على الحدود. ولذلك وبهدف تطويق مخاطر انتقال المشكلات المترتبة على الحرب إلى داخل حدودها، وإعفاء نفسها من تحمّل تبعات ذلك على الصعيدين، الإنساني والسياسي، تمسّكت عُمان بسياستها التقليدية بعدم الانخراط في الصراع، بحيث ظل موقفها من الحرب من النقاط الخلافية مع السعودية، إذ إن السعودية، التي انخرطت في الحرب لدعم حليفها الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، كانت ترى في الموقف العُماني موجّهاً ضدها أكثر من كونه موقفاً حياديًا، يناهض سياستها في اليمن ضد وكيل إيران، بحيث اتهمت سلطنة عُمان بتسهيل دخول أسلحةٍ لجماعة الحوثي، وصعّدت من ضغوطها عليها، بحيث كثفت السعودية قواتها العسكرية في مدينة المهرة، المدينة المتاخمة لسلطنة عُمان، بما في ذلك منازعتها السيادة على المنفذ البرّي اليمني، ومع محاولة مسقط النأي بنفسها عن الانجرار في الصراع، فإن متغيرات داخلية واقليمية دفعتها إلى خوض المستنقع اليمني، وإنْ بمستويات مختلفة.

> لا تبدو اليمن التي تعيش حربا بلا أفق يديرها وكلاء الإقليم، بأنها الضفة الآمنة التي قد يلتقي عندها الجاران اللدودان

> دعمت سلطنة عُمان تشكيل قوى قبلية محلية في مدينة المهرة معارضة للوجود السعودي، وتمويلها مالياً واعلامياً

في دول الممالك والمشائخ، يرسم الزعماء السياسة الداخلية والخارجية لدولهم، فمع تولي السلطان هيثم بن طارق مقاليد الحكم في سلطنة عُمان، خلفاً للسلطان قابوس، بدا أن السياسة الإقليمية العُمانية تتجه نحو تنمية أهدافها الإقليمية، لا تطويق أو احتواء أزمات الإقليم التي اختطها قابوس عقودا، فيما شكّل تزايد التهديد القادم من اليمن دافعاً آخر لتورّطها في المسألة اليمنية، وإنْ ظلت عمان منطلقاً للدبلوماسية الدولية بشأن حل الأزمة في اليمن، حيث انتقلت مسقط من كونها عاصمة محايدة في صراعات المنطقة إلى عاصمة جديدة توجّه الصراع اليمني، مقابل الرياض - أبو ظبي- إسطنبول - القاهرة، بحيث مثلت مسقط بؤرة جديدة متنامية للمعارضين اليمنيين للسعودية والإمارات في اليمن، وهو ما يخالف سياستها التقليدية التي تحظُر خوض المعارضين اللاجئين في الشأن السياسي. ومن جهة ثانية، بدت عُمان أكثر انفتاحاً مع الوكلاء المحليين في اليمن، إذ تبنّت سياسة تجميع المنافسين والمعارضين، كأوراق ضغط على القوى الإقليمية المتدخلة في اليمن، فإضافة إلى جماعة الحوثي التي تحتفظ سلطنة عُمان بعلاقة وثيقة معها، بحيث ظلت مقر الوفد المفاوض للجماعة، فقد بلورت تفاهماتٍ مع بعض قيادات الإخوان المسلمين في اليمن، والتي تعدّت استضافتها القيادي الإصلاحي في المقاومة الشعبية في مدينة تعز، الشيخ حمود المخلافي، إلى دعمه بتشكيل قوة مسلحة في أرياف المدينة. فضلاً عن دعم قيادات جنوبية بارزة، انشقّت من حكومة السلطة الشرعية، لمناوأتها السياسة السعودية والإماراتية في اليمن. ومن جهة ثالثة، دعمت سلطنة عُمان تشكيل قوى قبلية محلية في مدينة المهرة معارضة للوجود السعودي، وتمويلها مالياً وإعلامياً. ومن جهة رابعة، بدت سلطنة عُمان أكثر حضوراً في دفع العملية السياسية، وذلك بضغط من أميركا، حيث زار وفد عُماني صنعاء قبل أكثر من شهر، وإن لم يفض إلى تغيير موقف جماعة الحوثي من عملية السلام. لكن في المجمل، بدت عُمان تشقّ طريقها في اليمن.

في كل الحالات، لا تبدو اليمن التي تعيش حربا بلا أفق يديرها وكلاء الإقليم، بأنها الضفة الآمنة التي قد يلتقي عندها الجاران اللدودان، اللذان هما مثل غيرهما لهما أطماع ومصالح في اليمن، إذ بدت سلطنة عُمان ترفض دور المتفرّج في الحفلة اليمنية، ومع احتمالية تقاربها مع السعودية في تحديد شكل سلطة ما بعد الحرب، والذي يضمن موقع جماعة الحوثي في السلطة مع شراكة الأطراف الأخرى، لضمان شكلٍ ما من الاستقرار في الجوار اليمني، فإن الطموح السعودي في إيجاد منفذ إلى بحر العرب من الأراضي اليمنية، بما في ذلك تعميق نفوذها في مدينة المهرة اليمنية، قد يجعل عُمان تبحث عن مداخل جديدة في اليمن، البلاد المحاطة بشر الأتباع والأسياد.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads